

## البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

### 0. معلومات المؤشر

#### 0.a. الهدف

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود

#### 0.b. الغاية

الغاية ١١-١: كفاءة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠

#### 0.c. المؤشر

المؤشر ١١-١.١: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

#### 0.d. السلسلة

#### 0.e. تحديث البيانات الوصفية

20 ديسمبر/كانون الأول 2021

#### 0.f. المؤشرات ذات الصلة

١-١-١ معدل الفقر؛ ١-١-٢ معدل الفقر، على المستوى الوطني؛ ١-١-٦ الوصول إلى المياه المحسنة؛ ١-٢-٦ الوصول إلى الصرف الصحي المحسنة؛ ١-١-٧ الوصول إلى الكهرباء؛ ١-٣-٨ العمالة غير المنظمة؛ ٢-٥-٨ معدل البطالة؛ ١-٦-٨ بطالة الشباب؛ ١-٢-١٠ السكان دون متوسط الدخل؛ ١-١-١٠ معدلات النمو لأقر 40 في المائة؛ ١-٢-١١ السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة؛ ١-٥-١١ السكان المتضررون من الأحداث الخطرة؛ ١-٦-١١ جمع النفايات الصلبة؛ ١-٧-١١ الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة؛ ٢-٧-١١ سلامة الأماكن العامة للمرأة؛ ١-١-١٦ معدل جرائم القتل؛ ٣-١-١٦ السكان الذين تعرضوا للعنف.

#### 0.g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - مؤئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)

## 1. الإبلاغ عن البيانات

### 1.A. المنظمة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - مؤئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)

## 2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

### 2.A. التعريف والمفاهيم

أن قطاع الإسكان، مع ما يقوم عليه من مؤسسات وقوانين وأنظمة، يرتبط بطبيعته بكل جانب من جوانب النظام الاقتصادي، ويتفاعل مع كافة قطاعات التنمية الاجتماعية تقريباً. فالأشخاص الذين يعيشون في مساكن لائقة يتمتعون بصحة أفضل، وإمكانية أكبر لتحسين رأس مالهم البشري والاستفادة من الفرص المتاحة لديهم في السياقات الحضرية. ويقوم قطاع الإسكان، إذا ما أدى أداءً جيداً، بدور "مضاعفٍ للتنمية" يأتي بالفائدة على الصناعات التكميلية، ويسهم في التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، وتوفير الخدمات، والحد من الفقر عموماً. وعلى نطاق أوسع، كل وظيفة تُشغل في قطاع بناء المساكن، تفرض استحداث من 1.5 إلى 2 وظيفة مقابلة في مجال صناعة مواد البناء وغير ذلك من المدخلات. كما أن مساهمات قطاع الإسكان في تحقيق الازدهار الحضري واضحة جداً. فبإدارة ازدهار المدن، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تُظهر أن للمساكن غير اللائقة انعكاسات سلبية على جوانب عديدة أخرى من الازدهار الحضري. فالسياقات الحضرية التي تعيش ظروف سكنية تقل عن المتوسط، هي سياقات تنفقر إلى الإنصاف، والشمول، وشروط السلامة، وسبل كسب العيش، ولا تولي أهمية كافية لضمان التواصل وتوفير المساحات العامة.

وبالتالي، ما زالت مشكلة المساكن غير اللائقة تحدياً عالمياً أمام تحقيق الاستدامة الحضرية، ولكنها في الوقت نفسه فرصة للدفع بعجلة التنمية. وهنا تجدر الإشارة إلى إن المجال المواضيعي المعني بـ"المساكن اللائقة"، ومصطلح "الأحياء الفقيرة" تحديداً، غالباً ما يشهد تسيباً كبيراً. لذلك، تُنصَح الحاجة إلى تعاريف أكثر دقة لهذه المصطلحات لإتاحة مناقشة معمقة ومدروسة، وزيادة مشاركة الجهات المعنية الرئيسية، وصياغة توصيات محددة قابلة للتطبيق في كل مكان وسياق.

وعند النظر في المؤشرات الخاصة بالغاية 11-1 من أهداف التنمية المستدامة، لا بدّ من التعامل مع عدد من المصطلحات المترابطة، ومنها "مساكن غير لائقة"، و"مساكن ميسورة التكلفة"، و"مستوطنات غير رسمية"، و"أحياء فقيرة".

#### مساكن ميسورة التكلفة

من أبرز التحديات الماثلة أمام التوسّع الحضري على الصعيد العالمي هو في توفير مساكن لائقة وميسورة التكلفة. وتبيّن النتائج المستخلصة من عيّنة الأمم المتحدة التمثيلية العالمية للمدن أن السكان في المراكز الحضرية على أنواعها لا يستطيعون تحمّل تكلفة امتلاك مسكن، أو حتى تكلفة استئجار مسكن! في البلدان المنخفضة الدخل على سبيل المثال، تحتاج الأسر المعيشية إلى آخار ما يعادل ما ثمانية أضعاف دخلها السنوي تقريباً لدفع تكلفة منزل عادي في بلدتها أو مدينتها. وإذا ما قررت الأسر المعيشية استئجار مسكن، فقد تُضطر إلى تخصيص أكثر من 5 في المائة من دخلها الشهري للإيجار<sup>2</sup>.

تؤثر مسألة يُسر تكلفة المسكن على العالمين النامي والمتقدّم على السواء. في أمريكا اللاتينية، مع ارتفاع نسبة أسعار المساكن إلى الدخل، وتعدّ الوصول إلى خدمات التمويل السكني، غالباً ما تلجأ الأسر المعيشية إلى حلول غير نظامية بدلاً من الاستفادة من أنظمة التخطيط والسلامة. وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن نسبة الأسر المعيشية القادرة على دفع الرهن العقاري اللازم لشراء منزل لا تتجاوز 10 في المائة من مجموع السكان. في الواقع، تتكبّد الأسر المعيشية الأفريقية تكاليف إسكان تفوق التكاليف التي يدفعها سكان المناطق الأخرى، مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، بنسبة 55 في المائة<sup>3</sup>. وفي بلدان أوروبية عديدة، تتحمل العائلات، ولا سيّما الشباب، أعباء مالية باهظة لدفع تكاليف السكن، ولا يبقى لهم سوى القليل لينفقوه على الضروريات الأخرى مثل الغذاء، والصحة، والنقل، والملابس. وفي الظروف القصوى، تُجبر بعض الأسر المعيشية على ترك منزلها لعجزها عن دفع تكاليفه. وقد ساهمت أزمة الهجرة الطاغية حالياً في تردّي ظروف السكن في المنطقة، وهو اتجاه يُرجّح استمراره في السنوات القليلة المقبلة.

#### المسكن غير اللائق، المستوطنات غير رسمية، الأحياء الفقيرة

اليوم، يعيش ما يقدر بنحو 1.6 مليار شخص في العالم في مساكن غير لائقة، منهم مليار شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية<sup>4</sup>. وهذا يعني أن شخصاً واحداً من كل أربعة أشخاص في المدن يعيش ظروف تضرّ بصحته وسلامته ورخائه وتحدّ من الفرص المتاحة إليه. ومن أبرز العقبات التي تعترض سكان المستوطنات غير رسمية والأحياء الفقيرة هي تعدّد وصولهم إلى الخدمات الأساسية، إذ أن نحو 2.4 مليار شخص في العالم يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، ويتأثّر 2 مليار شخص بالإجهاد المائي. ورغم انخفاض عدد سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من 39 إلى 30 في المائة بين عامي 2000 و2014، فإن الأعداد المطلقة أخذت في التزايد. ويُقدّر حالياً أن ربع سكان المدن في العالم يعيشون في أحياء فقيرة، أي ما يعادل 881 مليون شخصاً من سكان المناطق الحضرية مقابل 792 مليون في عام 2000. وغالباً ما تكون الأسر المعيشية التي يرأسها أطفال أو شبّان هي الأكثر عرضة للعيش في ظروف سكن غير لائقة. كما أن مشكلة التشرّد باتت تحدياً متنامياً، إذ أن أكثر من 100 مليون شخص تقريباً حول العالم هم من المتشردين<sup>5</sup>.

تُعتبر الأحياء الفقيرة من أشدّ أشكال الحرمان والإقصاء مساواةً. فهي عامل حاسم في ترسيخ الفقر والتهميش في العالم، وتحدّي جدي أمام التحضّر المستدام والشامل للجميع. وقد خلّصت البحوث إلى أن أشكالاً أخرى من الفقر الحضري، المتمثّل في المستوطنات غير رسمية، باتت ظاهرة عالمية النطاق تصيب بلدان العالم المتقدّم أيضاً.

في الوقت نفسه، فإن الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير لائقة ليسوا جميعهم من سكان الأحياء فقيرة، بل يواجه الكثير منهم ظروفاً لا تستوفي المعايير المطلوبة في السياقات الحضرية التي يعيشون فيها. ولذلك، لضمان توثيق صورة أكثر دقة عن المساكن غير اللائقة، تبرز

1 .UN-Habitat, 2016. Fundamentals of Urbanization. Evidence Base for Policy Making Nairobi: UN-Habitat

2 .Ibid

3 .World Bank, 2017. Africa's Cities: Opening Doors to the World

4 .UN-Habitat, 2016. World Cities Report. UN-Habitat, 2005. Financing Shelter

5 UN-Habitat, 2005. تمويل المأوى الحضري: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام 2005 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.

الحاجة إلى تحديد طبيعة هذه الظروف المعيشية غير المرضية، وتمثيلها بشكل أفضل في البيانات العالمية وعلى مستويات المدن والبلد. وفي ضوء هذه الحقائق، اعتمد هذا التقرير التعاريف التالية:

### التعريف والمفهوم

لتزاماً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا بدّ من تحديد نسبة وعدد السكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة، ومستوطنات غير رسمية، ومسكن غير لائق، والاسترشاد بهذه المقاييس لإعداد سياسات وبرامج تكفل حصول الجميع على مسكن لائق، وتهدف إلى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة.

**الأحياء الفقيرة:** في عام 2002، عقد موئل الأمم المتحدة والشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وتحالف المدن اجتماعاً لفريق الخبراء للاتفاق على تعريف عملي للأحياء الفقيرة. ويستخدم هذا التعريف لقياس التقدّم المُحرز نحو تحقيق الغاية 7-دال من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد صنّف التعريف المعتمد لمصطلح "الأسرة المعيشية للأحياء الفقيرة" على أنها أسرة يعاني أفرادها من بعدٍ واحدٍ أو أكثر من أبعاد الحرمان التالية:

1. الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة.
2. الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة.
3. الإفقار إلى مساحة معيشة كافية.
4. الإفقار إلى الدوام الهيكلي للمساكن.
5. الإفقار إلى أمن الحيازة.

وبالتالي، يشير مصطلح "ساكن الأحياء الفقيرة" إلى الشخص الذي يعيش في أسرة معيشية تفتقر إلى أيّ من الشروط المذكورة أعلاه<sup>6</sup>. منذ الاتفاق على تعريف الأحياء الفقيرة، استُخدمت هذه العناصر الخمسة، المستمدة جميعها من تعريف السكن اللائق، للإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية ورصد التقدّم المُحرز نحو تحقيقها. وتوفّر تلك العناصر بيانات أولية أو ثانوية تُستخدم كقياس لتحديد عدد سكان الأحياء الفقيرة في البلدان النامية. كذلك، أتاحت هذه العناصر منطلقاً مناسباً لتحقيق الغاية 7-دال من الأهداف الإنمائية للألفية. ولكل عنصر منها، اتفق الخبراء على التعاريف الفرعية التالية<sup>7</sup>:

1. **الوصول إلى مصادر مياه محسنة:** تعتبر الأسرة المعيشية قادرة على الوصول إلى مياه شرب محسنة إذا استخدم أفراد الأسرة مرافقاً محمياً من التلوّث الخارجي، ولا سيّما التلوّث من الفضلات. وتشمل مصادر مياه الشرب المحسنة ما يلي: المياه المنقولة بالأنابيب إلى المنزل أو المجمع السكني أو الفناء المحيط؛ صنابير خارجية عامة تخدم ما لا يزيد عن 5 أسر؛ ينبوع محمي؛ تجميع مياه الأمطار؛ المياه المعبأة في زجاجات (إذا تم تحسين المصدر الثانوي أيضاً)؛ بئر ارتوازي/بئر ميطن؛ وبئر محفور مغطى.
2. **الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة:** تعتبر الأسرة المعيشية قادرة على الوصول إلى مرافق صحية محسنة إذا تمكّن أفراد الأسرة من الوصول إلى مرفق مزوّد بنظام للتخلص من الفضلات ومصمّم لفصل الفضلات ومنعها من ملامسة البشر. وتشمل المرافق المحسنة: مراحيض الشطف اليدوي والآلي المتصلة بمجارير أو بخزانات صرف صحي أو حفر صرف؛ حفر الصرف المحسنة والمهواة؛ والحفر المزوّدة ببلاطة تغطي الحفرة بشكل كامل؛ والمراحيض السمادية/حفرة مفتوحة.
3. **مساحة معيشة كافية ومكتظة:** توفر الوحدة السكنية مساحة معيشة كافية لأفراد الأسرة إذا لم يتخطّ عدد الأشخاص الذين يتشاركون نفس الغرفة الصالحة للسكن ثلاثة أشخاص<sup>8</sup>. وقد أقرحت مؤشرات إضافية لقياس الاكتظاظ: مؤشرات على مستوى المنطقة مثل متوسط مساحة المعيشة داخل المنزل للشخص الواحد، أو عدد الأسر المعيشية لكل منطقة. يمكن أيضاً تطبيق مؤشرات مستوى المعيشة في الوحدة السكنية، مثل عدد الأشخاص لكل سرير أو عدد الأطفال دون سن الخامسة في الغرفة الواحدة. لكن، تُبَيّن أن مؤشر

6 UN-Habitat (2003), Slums of the World: The face of urban poverty in the new millennium; <[mirror.unhabitat.org/pmss/getElectronicVersion.aspx?nr=1124&alt=1](http://mirror.unhabitat.org/pmss/getElectronicVersion.aspx?nr=1124&alt=1)>.

7 United Nations (2007), Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies. Third Edition, United Nations, New York; <<https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=107&>>; UN-Habitat (2003), Slums of the World: The face of urban poverty in the new millennium.

8 اعتبرت التوصية الأصلية الصادرة عن فريق الخبراء شرط عدم الاكتظاظ هو عيش مجموعة من أقلّ من ثلاثة إلى أربعة أشخاص لكل غرفة صالحة للسكن. مع تفعيل هذا المؤشر من خلال رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية 7-دال من الأهداف الإنمائية للألفية، عُدّ تعريف عدم الاكتظاظ بثلاثة أشخاص كحدّ أقصى لكل غرفة صالحة للسكن ("لا تقلّ عن أربعة أمتار مربعة").  
<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Metadata.aspx>

عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة يرتبط بالمخاطر الصحية الضارة، وعادة ما تُستخلص بياناته من خلال مسح الأسر المعيشية؟ ويرى المعنيون في موئل الأمم المتحدة أن التعريف المعتمد بصيغته الحالية لا يعكس التجربة العملية للاكتظاظ، ويقترحون البديل المذكور أدناه.

**الاكتظاظ:**

**مساحة معيشة كافية:** يعتبر أن المنزل يوفر مساحة معيشة كافية لأفراد الأسرة إذا لم يتجاوز عدد شاغليه ثلاثة أشخاص لنفس الغرفة الصالحة للسكن، والتي لا تقل مساحتها عن أربعة أمتار

- إذا اعتبرنا 3 أشخاص كحدٍ أقصى لكل غرفة صالحة للسكن، لا تقل مساحتها عن 4 أمتار مربعة، ولا تتسع حتى لسريرين مفردين، وبالتالي يفترض أن ينام 3 أشخاص على سرير واحد، وألا تتسع على الأرجح لأي قطعة أثاث أخرى. كما أن حاجة الغرفة إلى التهوية من الشواغل الأخرى الواجب مراعاتها أيضاً
- في المقابل، إذا اعتبرنا مساحة لا تقل عن متر مربع، وهو الحجم الأكثر شيوعاً لغرفة في المستوطنات العشوائية، فإن مساحة المعيشة في الغرفة الواحدة تصبح كافية لـ3 أشخاص.

#### مثال على الاكتظاظ الشكل 1.

4. **الجودة الهيكلية/الدوام الهيكلي للمساكن:** يعتبر المنزل "دائماً" إذا بُني على موقع غير خطر، ويقوم على هيكل دائم وملامم مهياً لحماية سكانه من الظروف المناخية القاسية، مثل المطر والحرارة والبرد والرطوبة. وتستخدم المعايير التالية لتحديد الجودة الهيكلية/دوام المساكن: دوام الهيكل من حيث مواد البناء المستخدمة للجدران والسقف والأرضية؛ الامتثال لقوانين البناء؛ المسكن ليس في حالة متداعية؛ المسكن ليس بحاجة إلى تصليحات كبيرة؛ وموقع المنزل (موقع خطر)؛ لا يقع المنزل على النفايات السامة أو بالقرب منها؛ لا يقع المسكن في سهل فيضي؛ لا يقع المسكن في موقع عبور خطر، مثل السكك الحديدية، الطريق السريع، المطار، خطوط الكهرباء.
5. **أمن الحيازة:** الحيازة الآمنة هي حق حصول جميع الأفراد والجماعات على حماية فعّالة من قبل الدولة لمنع تعرضهم للإخلاء القسري. ويُقصد بأمن الحيازة مجموعة من العلاقات تُنشأ بموجب قوانين تشريعية أو عرفية أو ترتيبات غير رسمية أو مختلطة، وتمكّن الفرد من العيش في منزله بأمان وسلام وكرامة (A/HRC/25/54). وبصرف النظر عن نوع الحيازة، يتمتع كافة الأشخاص بدرجة معيّنة من أمن الحيازة تضمن لهم الحماية القانونية من إخلاء مساكنهم قسراً ومن المضايقات وغير ذلك من التهديدات. ويتمتع الأشخاص بأمن الحيازة عندما تتوفر الأدلة المستندية اللازمة لإثبات وضع الحيازة الآمنة؛ وعندما يتمتع الأشخاص بحماية فعلية أو متصوّرة من الإخلاء القسرية. وقد أحرز تقدّم هام نحو إدماج قياس هذا العنصر في احتساب عدد أو نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

### المستوطنات غير الرسمية

- المستوطنات غير الرسمية: عادةً ما ينظر إلى المستوطنات غير الرسمية على أنها مرادفة للأحياء الفقيرة، مع تركيز خاص على الوضع الرسمي للأرض والهيكلي والخدمات. ووفقاً لورقة رقم 22 للمؤهل الثالث، تُحدّد المستوطنات غير الرسمية استناداً إلى ثلاثة معايير رئيسية، وهي مشمولة بالفعل في تعريف الأحياء الفقيرة<sup>10</sup>. وهذه المعايير هي:
6. لا يتمتع السكان بأمن الحيازة مقابل الأرض أو المساكن التي يعيشون فيها، في حالات تتراوح بين السكن العشوائي والمساكن المستأجرة بطريقة غير رسمية.
  7. عادةً ما تفقر الأحياء إلى الخدمات الأساسية الرسمية والبنية التحتية للمدينة أو تُحرم منها.
  8. المسكن غير مطابق لأنظمة التخطيط والبناء الحالية، وغالباً ما يقع في مناطق خطرة جغرافياً وبيئياً، وقد لا يكون حاصلًا على الترخيص اللازم من البلدية.
- المستوطنات غير الرسمية قد تشمل سكان من كافة مستويات الدخل، الأثرياء منهم والفقراء.

### المساكن غير اللائقة

- المساكن غير اللائقة: تشير المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى المسكن بوصفه من العناصر المكوّنة لحقّ الجميع في مستوى معيشة لائق<sup>11</sup>. وقد شدّد التعليق العام رقم 4 (1991) للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في السكن اللائق، والتعليق العام رقم 7 (1997) بشأن "حالات إخلاء المساكن بالإكراه" على ضرورة النظر إلى الحق في السكن الملائم على أنه حق في العيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة. ويقصد بالمسكن اللائق المسكن الذي يوفر أكثر من أربعة جدران وسقف، ويستوفي على الأقلّ المعايير التالية:
1. الضمان القانوني للحيازة: الذي يضمن الحماية القانونية من الإخلاء القسري للمسكن ومن المضايقات وغير ذلك من التهديدات.
  2. توفّر الخدمات والمواد والمرافق وبنية تحتية: بما في ذلك مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الملائمة، والطاقة اللازمة للطهي، والتدفئة، والإضاءة، وتخزين الأغذية، أو التخلص من النفايات.
  3. التكلفة الميسورة: يُعدّ المسكن غير لائق إذا كانت تكاليفه تهدّد حق شاغليه بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى أو تؤثر على هذا الحقّ.
  4. إمكانية السكن: يُعدّ المسكن غير لائق إذا لم يضمن السلامة البدنية لشاغليه أو يوفر لهم مساحة معيشة كافية، والحماية من البرد والرطوبة والحرارة والمطر والرياح وغيرها من المخاطر الصحية والهيكلية.
  5. إمكانية الوصول: يُعدّ المسكن غير لائق إذا لم يراعِ الاحتياجات الخاصة بالفئات المحرومة والمهمّشة، مثل الفقراء، والأشخاص المعرّضين إلى التمييز، والأشخاص ذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية.
  6. الموقع: يُعدّ المسكن غير لائق إذا كان موقعه يعزل شاغليه عن فرص العمل أو خدمات الرعاية الصحية أو المدارس أو مراكز رعاية الأطفال أو غيرها من المرافق الاجتماعية، أو إذا بُني في مواقع خطيرة أو ملوثة أو على مقربة مباشرة من مصادر التلوث.
  7. السكن الملائم من الناحية الثقافية: يُعدّ المسكن غير لائق إذا لم يحترم أو يراعي التعبير عن الهوية الثقافية وأساليب الحياة.

الجدول 1. المعايير المعتمدة في تحديد الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية والسكن غير اللائق			
المساكن غير اللائقة	المستوطنات غير الرسمية	الأحياء الفقيرة	
X	X	X	إمكانية الوصول إلى مصادر المياه
X	X	X	إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي
X		X	مساحة معيشة كافية وغير مكتظة
X	X	X	الجودة الهيكلية ودوام الهيكل والموقع
X	X	X	أمن الحيازة
			التكلفة الميسورة
			إمكانية الوصول
X			السكن الملائم من الناحية الثقافية

United Nations (2015), Conference on Housing and Sustainable Urban Development – Habitat III, Issue Paper No. 10  
22 on Informal Settlements; UN-Habitat (2015), Slum Almanac 2015-2016

11 (1): لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخصوصاً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمّن به في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو التمرّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده لسباب عيشه.

## B.2. وحدة القياس

نسبة (نسبة مئوية)

## C.2. التصنيفات

### 3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

#### A.3. مصادر البيانات

يمكن استخلاص البيانات الخاصة بعناصر المؤشر في الأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية من خلال التعداد السكاني ومسوح الأسر المعيشية، بما في ذلك المسوح السكانية والصحية والمسوح المتعددة المؤشرات. ويمكن الحصول إلى البيانات المتعلقة بعنصر المسكن غير الملائم من خلال المسوح الخاصة بالدخل ومسوح الأسر المعيشية التي تتناول مسألة نفقات الإسكان. وهما لجمع الأهداف والغايات المتفق عليها في خطة عام 2030، فإن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذا المؤشر يتطلب حشد الوسائل اللازمة لرصده بكفاءة، والدعوة إلى إعادة تنشيط الشراكات بالتعاون بين سائر البلدان وكافة الجهات والمجتمعات المحلية المعنية. في ما يتعلق بالإبلاغ الأولي، تؤدي الجهات الوطنية المزودة للبيانات (ولا سيما الوكالات الإحصائية) دوراً هاماً في توليد البيانات الأولية من خلال التعدادات والمسوح. وتُستخلص التقديرات الإقليمية والعالمية من أرقام وطنية مصنفة وفقاً للمستوى المناسب. يُعمل على تطوير أدوات متخصصة والاتفاق عليها مع الجهات المعنية على المستويين المحلي والدولي. ومن المقرر أيضاً وضع نُظم لضمان الجودة بشأن استخدام الأدوات والتحليل والإبلاغ على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حرصاً على تطابق المعايير واعتماد تعاريف موحدة على الصعيد العالمي.

### B.3. طريقة جمع البيانات

يعتمد حساب هذا المؤشر بشكل أساسي على تحليل مصادر البيانات الحالية بما في ذلك تعدادات السكان والمساكن ومسوح الأسر المعيشية التي تحتوي على معلومات عن جميع المكونات الخمسة للأحياء الفقيرة: المياه المحسنة، والصرف الصحي المحسن، والسكن المبتين، ومنطقة المعيشة الكافية، والحيازة الآمنة. وتشمل مسوح الأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني، والتي تجمع عادةً معلومات عن المياه والصرف الصحي وظروف الإسكان، الدراسة الاستقصائية لأوجه التفاوت في المناطق الحضرية (UIS)، ومسوح العقودية المتعددة المؤشرات (MICS)، ومسوح الصحة الديمغرافية (DHS)، ومسوح الصحة العالمية (WHS)، ومستويات المعيشة (LSMS)، استبيان المؤشرات الأساسية للرفاه (CWIQ)، والمسوح الأخرى ذات الصلة. وتُجرى مسوح الأسر المعيشية على المستوى الوطني بشكل عام كل 3-5 سنوات في معظم الدول النامية، بينما تُجرى التعدادات عموماً كل 10 سنوات. وعلى المستوى العالمي، سيتم تجميع البيانات وتصنيفها للاستخدام الدولي والمقارنة من قبل مؤهل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

### C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

ستستمر جميع عمليات جمع بيانات التعداد والمسوح الرئيسية في دمج الجوانب/المكونات اللازمة للإبلاغ عن هذا المؤشر. سيتم تكرار رصد هذا المؤشر على فترات منتظمة من 3-5 سنوات، مما يسمح بثلاث نقاط إبلاغ مدتها خمس سنوات حتى عام 2030. وطور مؤهل الأمم المتحدة نموذج إبلاغ بسيط لجمع البيانات من الدول (<https://data.unhabitat.org/pages/guidance>). ومن المتوقع أن يتم استخدام النموذج، الذي يتم إرساله إلى الدول على أساس سنوي، حتى عام 2030، ولكن قد يتم إجراء تغييرات طفيفة مع توفر بيانات حول المزيد من الجوانب.

### D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

بينما تتم المتابعة المستمرة مع الدول ويتم تجميع مصادر البيانات على أساس سنوي، من المرجح أن تحدث التغييرات في الاتجاهات داخل الدول الفردية في فترات تتراوح من حوالي 3-5 سنوات، لذلك سيتم تطبيق نافذة مدتها ثلاث سنوات لإجراء شامل ومراجعة جميع البيانات، مع إجراء التحديثات بناءً على توفر البيانات الجديدة.

## 3.E. الجهات المزودة للبيانات

كان هذا المؤشر ناجحاً إلى حد كبير بفضل التعاون بين الكثير من المنظمات والمؤسسات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتلاف المدن، الشبكة الدولية لمنظمات سكان الأحياء الفقيرة، والبنك الدولي. هناك الكثير من الخبراء الآخرين الذين ساهموا أيضاً في تطوير المفاهيم والأسس المنطقية والتعاريف والبيانات الوصفية، كما ساعدت المقاييس والإبلاغ والحوار حول السياسات على المستوى الوطني، استناداً إلى المؤشرات. ستلعب أجهزة الإحصاء الوطنية دوراً مهماً في عملية الرصد والإبلاغ من خلال التعداد والمسوح. وسيتولى موئل الأمم المتحدة قيادة التجميع والإبلاغ النهائي على المستوى العالمي بدعم من شركاء مختارين.

## 3.F. الجهات المجمعّة للبيانات

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)

## 3.G. التفويض المؤسسي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) هو الوكالة المتخصصة للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية في الأمم المتحدة. وتستمد الولاية من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 3327 (XXIX)، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، والقرار 162/32 الذي أنشأت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وفي عام 2001، بموجب قرارها 206/56، حولت الجمعية العامة الموئل إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، مع تفويض لتنسيق أنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، تم تعيين موئل الأمم المتحدة كمنسق عام للهدف 11 وبالتحديد كوكالة راعية لـ 9 من 14 مؤشراً في إطار الهدف 11 بما في ذلك المؤشر 11-1. كما يدعم موئل الأمم المتحدة الرصد والإبلاغ عن 4 مؤشرات حضرية محددة في أهداف أخرى.

## 4. اعتبارات منهجية أخرى

### 4.A. الأساس المنطقي

كما يوضح الجدول 1، معظم المعايير المستخدمة لتعريف الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير رسمية والسكن غير اللائق تتداخل في ما بينها. فالمعايير الثلاثة المعتمدة في تحديد المستوطنات العشوائية تُرد أساساً في تعريف الأحياء الفقيرة، الذي يجمع بين هذين المفهومين (الأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية). لذلك، دُمجت الأوجه المختلفة لمصطلحي الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير رسمية في عنصر واحد من المؤشر. وذلك لضمان بعض الاستمرارية مع العناصر المشمولة في الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مرحلة لاحقة، من المقرر وضع مؤشر مركب يجمع بين المعايير المستخدمة لقياس كل من الأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية والسكن غير اللائق، تمهيداً لتقديم تقدير واحد.

يتناول العنصر الثاني من المؤشر السكن غير اللائق. ومن المعايير السبعة التي تُحدد المسكن اللائق، فإن المعايير الثلاثة غير المشمولة في تعريف الأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية هي التكاليف الميسورة، وإمكانية الوصول، والملاءمة من الناحية الثقافية. ومع ذلك، يُعتبر معيار يُسر التكلفة أسهل قياساً وأكثر المعايير أهمية.

وفي هذا الصدد، فإن التكلفة الميسورة لا تشكل معياراً رئيسياً للسكن اللائق فحسب، بل هي أيضاً وسيلة مناسبة لقياس مدى ملاءمة المسكن بطريقة أكثر شمولاً. فمشكلة المساكن غير اللائقة ما زالت تحدياً عالمياً بالنسبة إلى بلدان عديدة ومستويات دخل مختلفة، مع ما يترتب عن ذلك من تبعات سلبية على تحقيق المساواة في المناطق الحضرية.

ويكمن المبدأ الأساسي في أن التكاليف المالية الشخصية أو الأسرية المرتبطة بالسكن لا ينبغي أن تتخطى مستوى يهدد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى أو ينتقص منها، مثل الغذاء والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والنقل، وما إلى ذلك. واستناداً إلى منهجية برنامج موئل الأمم المتحدة للمؤشرات الحضرية (1996-2006) والبيانات الصادرة عنه، تُعد تكاليف المسكن غير ميسورة إذا بين قياس المؤشر أن صافي الإنفاق الشهري للأسرة المعيشية على المسكن يتجاوز 30 في المائة من إجمالي دخلها الشهري.

وبفصل الجدول 2 التعريف المقترح للأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية والسكن غير اللائق، والقياسات المناسبة لكل من هذين المفهومين.

## الجدول 2. المعايير المرتبطة بتعريف وقياس الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير رسمية والمساكن غير الملائمة

المستوطنات غير رسمية	التعريف:	المستوطنات غير رسمية
<p><b>التعريف:</b></p> <p>كما تنص الأهداف الإنمائية للألفية، تُعرف الأسر المعيشية الفقيرة بأنها أسر معيشية تعاني من حالة أو أكثر من حالات الحرمان التالية: (1) الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، (2) الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، (3) الإفقار إلى مساحة معيشة كافية وغير مكتظة، (4) الإفقار إلى الجودة الهيكلية والدوام الهيكلي للمساكن، و(5) انعدام أمن الحيازة.</p>	<p><b>التعريف:</b></p> <p>كما تنص الأهداف الإنمائية للألفية، تُعرف الأسر المعيشية الفقيرة بأنها أسر معيشية تعاني من حالة أو أكثر من حالات الحرمان التالية: (1) الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، (2) الإفقار إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، (3) الإفقار إلى مساحة معيشة كافية وغير مكتظة، (4) الإفقار إلى الجودة الهيكلية والدوام الهيكلي للمساكن، و(5) انعدام أمن الحيازة.</p>	<p><b>المستوطنات غير رسمية</b></p> <p>كما تنص الأهداف الإنمائية للألفية، تُعرف الأسر المعيشية الفقيرة بأنها أسر معيشية تعاني من حالة أو أكثر من حالات الحرمان التالية: (1) الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، (2) الإفقار إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، (3) الإفقار إلى مساحة معيشة كافية وغير مكتظة، (4) الإفقار إلى الجودة الهيكلية والدوام الهيكلي للمساكن، و(5) انعدام أمن الحيازة.</p>
<p><b>القياس 12:</b></p> <p><b>أمن الحيازة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تملك سندات ملكية رسمية لكل من الأرض والمسكن.</li> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تملك سندات ملكية رسمية لأي من الأرض أو المسكن.</li> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تملك اتفاقات أو أي وثيقة أخرى كدليل على الحيازة.</li> </ul> <p><b>إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة،</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي يتمكن أفرادها من الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب (أي المياه المنقولة بالأنابيب إلى المنزل أو المجمع السكني أو الفناء المحيط؛ صنابير خارجية عامة؛ ينبوع محمي؛ تجميع مياه الأمطار؛ المياه المعبأة في زجاجات (إذا تم تحسين المصدر الثانوي أيضاً)؛ بئر ارتوازي/بئر مبطن؛ وبئر محفور مغطى.</li> </ul> <p><b>إمكانية الوصول إلى مرافق صرف صحي محسنة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي يتمكن أفرادها من الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي (أي مراحيض الشطف اليدوي والآلي المتصلة بمجارير أو بخزانات صرف صحي أو حفرة صرف؛ حفرة الصرف المحسنة والمهواة؛ والحفرة المزودة ببلاطة تغطي الحفرة بشكل كامل؛ والمراحيض السمادية/حفرة مفتوحة.</li> </ul> <p><b>الجودة الهيكلية ودوام الهيكل والموقع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تقيم في موقع خطر أو بالقرب منه. ويجب النظر في المواقع الخطرة التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ المساكن الواقعة في المناطق الخطرة جيولوجياً (مناطق الانهيارات الأرضية/الزلازل والفيضانات).</li> <li>○ المساكن الواقعة على جبال القمامة أو تحتها.</li> <li>○ المساكن الواقعة حول مناطق التلوث الصناعي العالي.</li> <li>○ المساكن الواقعة حول مناطق أخرى عالية الخطورة وغير محمية (مثل سكك الحديد والمطارات وخطوط نقل الطاقة).</li> </ul> </li> </ul> <p><b>الجودة الهيكلية للمساكن ودوام الهيكل</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في مساكن بهياكل مؤقتة و/أو متداعية. وينبغي مراعاة العوامل التالية عند تصنيف الوحدات السكنية المدروسة في هذه الفئات: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ جودة البناء (مثل المواد المستخدمة في الجدران والأرضيات والأسقف).</li> <li>○ الامتثال لقوانين البناء المحلية والمعايير والأنظمة الداخلية.</li> </ul> </li> </ul> <p><b>مساحة معيشة كافية وغير مكتظة</b></p> <p>نسبة الأسر المعيشية التي لا يتشارك فيها أكثر من ثلاثة أشخاص نفس الغرفة الصالحة للسكن.</p>	<p><b>القياس 12:</b></p> <p><b>أمن الحيازة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي يتمكن أفرادها من الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب (أي المياه المنقولة بالأنابيب إلى المنزل أو المجمع السكني أو الفناء المحيط؛ صنابير خارجية عامة؛ ينبوع محمي؛ تجميع مياه الأمطار؛ المياه المعبأة في زجاجات (إذا تم تحسين المصدر الثانوي أيضاً)؛ بئر ارتوازي/بئر مبطن؛ وبئر محفور مغطى.</li> </ul> <p><b>إمكانية الوصول إلى مرافق صرف صحي محسنة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي يتمكن أفرادها من الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي (أي مراحيض الشطف اليدوي والآلي المتصلة بمجارير أو بخزانات صرف صحي أو حفرة صرف؛ حفرة الصرف المحسنة والمهواة؛ والحفرة المزودة ببلاطة تغطي الحفرة بشكل كامل؛ والمراحيض السمادية/حفرة مفتوحة.</li> </ul> <p><b>الجودة الهيكلية ودوام الهيكل والموقع</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تقيم في موقع خطر أو بالقرب منه. ويجب النظر في المواقع الخطرة التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ المساكن الواقعة في المناطق الخطرة جيولوجياً (مناطق الانهيارات الأرضية/الزلازل والفيضانات).</li> <li>○ المساكن الواقعة على جبال القمامة أو تحتها.</li> <li>○ المساكن الواقعة حول مناطق التلوث الصناعي العالي.</li> <li>○ المساكن الواقعة حول مناطق أخرى عالية الخطورة وغير محمية (مثل سكك الحديد والمطارات وخطوط نقل الطاقة).</li> </ul> </li> </ul> <p><b>الجودة الهيكلية للمساكن ودوام الهيكل</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في مساكن بهياكل مؤقتة و/أو متداعية. وينبغي مراعاة العوامل التالية عند تصنيف الوحدات السكنية المدروسة في هذه الفئات: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ جودة البناء (مثل المواد المستخدمة في الجدران والأرضيات والأسقف).</li> <li>○ الامتثال لقوانين البناء المحلية والمعايير والأنظمة الداخلية.</li> </ul> </li> </ul> <p><b>مساحة معيشة كافية وغير مكتظة</b></p> <p>نسبة الأسر المعيشية التي لا يتشارك فيها أكثر من ثلاثة أشخاص نفس الغرفة الصالحة للسكن.</p>	<p><b>المستوطنات غير رسمية</b></p> <p>كما تنص الأهداف الإنمائية للألفية، تُعرف الأسر المعيشية الفقيرة بأنها أسر معيشية تعاني من حالة أو أكثر من حالات الحرمان التالية: (1) الإفقار إلى إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، (2) الإفقار إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، (3) الإفقار إلى مساحة معيشة كافية وغير مكتظة، (4) الإفقار إلى الجودة الهيكلية والدوام الهيكلي للمساكن، و(5) انعدام أمن الحيازة.</p>
<p><b>المساكن غير اللائقة</b></p> <p>المقترح لاستكمال المعايير المستخدمة للأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية التي تقيس القدرة على تحمل تكاليف المسكن على الصعيد العالمي. ويعتبر المسكن غير لائق إذا لم تكن تكلفته ميسورة بالنسبة إلى الأسرة المعيشية، أي أن صافي الإنفاق الشهري على تكلفته يتجاوز 30 في المائة من إجمالي الدخل الشهري للأسرة المعيشية</p>	<p><b>المساكن غير اللائقة</b></p> <p>المقترح لاستكمال المعايير المستخدمة للأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية التي تقيس القدرة على تحمل تكاليف المسكن على الصعيد العالمي. ويعتبر المسكن غير لائق إذا لم تكن تكلفته ميسورة بالنسبة إلى الأسرة المعيشية، أي أن صافي الإنفاق الشهري على تكلفته يتجاوز 30 في المائة من إجمالي الدخل الشهري للأسرة المعيشية</p>	<p><b>المساكن غير اللائقة</b></p> <p>المقترح لاستكمال المعايير المستخدمة للأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية التي تقيس القدرة على تحمل تكاليف المسكن على الصعيد العالمي. ويعتبر المسكن غير لائق إذا لم تكن تكلفته ميسورة بالنسبة إلى الأسرة المعيشية، أي أن صافي الإنفاق الشهري على تكلفته يتجاوز 30 في المائة من إجمالي الدخل الشهري للأسرة المعيشية</p>

<sup>12</sup> تستند هذه القياسات إلى: UN-Habitat Challenge of Slums, p.12 (2003).

<sup>13</sup> تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أيضاً قياس يُسر تكلفة المسكن باستخدام نسبة تكلفة المسكن إلى دخل الأسرة ونسبة إيجار المسكن إلى الدخل. يعتبر السكن ميسور التكلفة عندما يبلغ المعدل السنوي لدخل الأسرة المعيشية إلى تكاليف المنزل 3.0 أو أقل، وعندما تبلغ نسبة دخل الأسرة المعيشية الشهري إلى إيجار المسكن 25 في المائة أو أقل

## B.4. التعليقات والقيود

- وكما هو الحال بالنسبة إلى جميع المؤشرات، قد تتطوي عملية قياس المؤشر 11-1-1 على بعض التحديات والقيود، منها ما يلي:
- صعوبة التوافق عالمياً على بعض التعاريف والخصائص عند الإشارة إلى أوضاع المسكن المتداعية، وغالباً ما يُعزى ذلك إلى اعتبارات سياسية أو اقتصادية.
  - عدم توفر الأدوات المناسبة على مستويي البلد والمدينة لقياس جميع المكونات المطلوبة بموجب المؤشر 11-1-1، ما قد يشجع على التهاون في تقدير حالة الوحدات السكنية المتداعية.
  - العلاقة المعقدة بين أمن حيازة الأراضي والممتلكات هي مسألة أساسية، لكن يصعب إدراجها في المسوح المختلفة، وبالتالي قياسها ورصدها.
  - المؤشر 11-1-1 لا يقيس نسبة التشرذ.
  - لا تزال قدرات العديد من البلدان محدودة في جمع البيانات وإدارتها وتحليلها وتحديثها ورصدها. وهذه العوامل أساسية لضمان اتساق البيانات الوطنية والعالمية.

## C.4. طريقة الاحساب

يُعنى المؤشر باحتساب عنصرين على النحو التالي:

النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة/المستوطنات غير رسمية من مجموع سكان المدينة:

$$= 100 \left[ \frac{\text{Number of people living in SISH}}{\text{Urban /City population}} \right]$$

النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير لائقة من مجموع سكان المدينة :

$$= 100 \left[ \frac{\text{Number of people living in IHH}}{\text{Urban /City population}} \right]$$

تُعتمد النسبة المئوية كوحدة قياس لكل المؤشرات المذكورة. في جميع البلدان النامية تقريباً يُبلَّغ حالياً عن البيانات المجمعة حول ما يُشار إليه بالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير رسمية، وفي بعض البلدان حول ما يُشار إليه بالإنفاق على المسكن (بالنسبة إلى السكن غير اللائق). ولذلك فإن المؤشر 11-1-1 من أهداف التنمية المستدامة يسهم في الإبلاغ عن مجموعة أوسع من ظروف المساكن غير اللائقة التي تؤثر على الأسر المعيشية في سائر البلدان.

## D.4. التحقق

كجزء من عملية التحقق، طور موئل الأمم المتحدة نموذجاً لتجميع البيانات التي تنتجها الدول من خلال أجهزة الإحصاء الوطنية وكذلك الوكالات الحكومية الأخرى المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية (<https://data.unhabitat.org/pages/guidance>). ويتم فحص البيانات المجمعة مقابل العديد من المعايير بما في ذلك مصادر البيانات المستخدمة، وتطبيق التعاريف المتفق عليها دولياً، والتصنيف والمنهجيات على البيانات من هذا المصدر، وما إلى ذلك. وبمجرد المراجعة، يتم تقديم التعليقات المناسبة إلى الدول الفردية لمزيد من المناقشة.

## E.4. التعديلات

يتم الاتفاق على أي تعديل على البيانات بشكل مشترك بعد التشاور مع الوكالات الوطنية ذات الصلة التي تشارك نقاط البيانات للإبلاغ.

## F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

### • على مستوى البلد

ينبغي على جميع البلدان تقديم تقارير كاملة وأكثر اتساقاً عن المؤشر 11-1، رغم التحديات التي تنطوي عليها هذه العملية من حيث الإبلاغ عن القيم الناقصة على الصعيد الوطني والعالمي. على الصعيد الوطني، يمكن أن تُسجل القيم الناقصة على أنها قصور في البيانات. وقد تُعزى هذه الثغرات إلى تعذر قياس المؤشر لدى السكان غير المسجلين على أنهم يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة، أو غير المعروفين، أو الذين لا تتوفر بشأنهم أي بيانات. وبما أن القيم ستجمع على المستويات الوطنية، فإن إمكانية ملاحظة القيم الناقصة أقل سهولة على هذه المستويات، ولكن من المرجح أن تؤثر على التقديرات. وعلى مستوى المسح وجمع البيانات، تُطبّق إجراءات المسح لمعالجة القيم الناقصة على أساس وحدة التحليل/وحدات أخذ العينات الأولية.

### • على المستويين الإقليمي والعالمي

تعدّل التقديرات العالمية مع وضع نماذج استناداً إلى الاتجاهات السائدة لتوفير المعلومات أو البيانات الناقصة.

### التقديرات الإقليمية والعالمية لرصد المؤشر على المستوى العالمي

تُستخلص التقديرات الإقليمية والعالمية من أرقام وطنية مفصلة وفقاً لمستوى مناسب. ويُعمل على تطوير أدوات متخصصة والاتفاق عليها مع الجهات المعنية على المستويين المحلي والدولي. من المقرر أيضاً وضع نُظم لضمان الجودة بشأن استخدام الأدوات والتحليل والإبلاغ على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حرصاً على تطابق المعايير واعتماد تعاريف موحدة على الصعيد العالمي. تتوقع أن تؤدي الاستثمارات في تطوير عملية جمع البيانات ورصدها على الصعيد الوطني من شأنه تحفيز الحكومات على تحسين الإبلاغ والأداء. وقد يسهم ذلك أيضاً في تعزيز جاهزية الجهات المعنية المختلفة على المشاركة في عمليات جمع البيانات وتحليلها، وفي إرساء فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في تعاريف الأحياء الفقيرة وتطبيقاتها

### مصادر التباين بين الأرقام العالمية والوطنية

تضطلع الوكالات الوطنية بمسؤولية جمع البيانات. وإذا أُبعت منهجيات وإجراءات موحدة في كافة مراحل عملية الإبلاغ، فمن غير المتوقع أن ينشأ أي اختلاف بين البيانات التي تنتجها البلدان والبيانات الدولية المقدرّة عن المؤشر. وعادةً ما تؤثر البيانات الناقصة وغيرها من المتغيرات المحلية ووتيرة جمع البيانات على الأرقام المبلغ عنها على الصعيدين العالمي والوطني. وبالنسبة إلى هذا المؤشر، تستخدم البيانات الوطنية في استخلاص الأرقام العالمية. وفي الحالات التي تتباين فيها القيم العالمية عن الأرقام الوطنية، ينبغي بذل الجهود اللازمة لتحقيق المواءمة.

## G.4. المجاميع الإقليمية

سيتم اشتقاق التقديرات الإقليمية والعالمية من الأرقام الوطنية باستخدام المتوسطات الموزونة. ويتم الترجيح باستخدام أحجام سكان الحضر من توقعات التوسع الحضري في العالم. وسيتولى موئل الأمم المتحدة قيادة الرصد العالمي بدعم من شركاء آخرين ولجان إقليمية.

## H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

وضع موئل الأمم المتحدة وثيقة منهجية لتجميع البيانات وحسابها خطوة بخطوة، وهي قابلة للتطبيق على المستوى الوطني؛ الوثيقة متاحة هنا :

[https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/06/indicator\\_11.1.1\\_training\\_module\\_adequate\\_housing\\_and\\_slum\\_upgrading.pdf](https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/06/indicator_11.1.1_training_module_adequate_housing_and_slum_upgrading.pdf). وتوفر الوكالة أيضاً تدريباً أثناء المهمة للدول على أساس الحاجة، فضلاً عن الدعم الفني المستمر طوال

عملية تجميع البيانات لضمان مواءمة العمليات الوطنية مع المنهجية المعتمدة عالمياً. بالإضافة إلى ذلك، طور موئل الأمم المتحدة محتوى سمعي بصري للمؤشر 11-1 المتاح من خلال بوابة التعلم الإلكتروني الخاصة به، مما يوفر مزيداً من التعلم التفاعلي لمنتجي البيانات على مختلف المستويات. ويتضمن المحتوى دورات التعلم الإلكتروني الذاتية التي تقدم إرشادات وصفية وعملية خطوة بخطوة حول كيفية حساب كل مؤشر. كما تهدف هذه الدورات إلى تعزيز القدرات الوطنية في جمع وتحليل ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الحضرية. وهي مصممة أيضاً لتكون جذابة لمجموعات مختلفة، من منتجي البيانات إلى

الأشخاص المهتمين فقط بفهم المؤشرات وتفسيرها. وكان الغرض من ذلك توسيع مجموعة الخبراء في مجال الرصد الحضري وزيادة استيعاب واستخدام الأدوات داخل الدول.

## 4.1. إدارة الجودة

لضمان الاتساق في إنتاج البيانات عبر البلدان، طور موئل الأمم المتحدة برامج تعليمية تفصيلية خطوة بخطوة عن كيفية احتساب المؤشر 11-1، والتي تشرح بشكل أكبر الخطوات المعروضة في هذه البيانات الوصفية. وتتوفر البرامج التعليمية التفصيلية على الرابط أدناه، وتخضع هذه المعلومات إلى تحديث مستمر <https://unhabitat.org/knowledge/data-and-analytic>، و <https://data.unhabitat.org/>، و <https://www.urbanagendaplatform.org/learning>

يضم موئل الأمم المتحدة فريقاً من خبراء البيانات المكانية المسؤولين عن التحقق من صحة البيانات المقدّمة وتقديم الدعم المباشر للبلدان في حساب المؤشرات. ويعمل هؤلاء الخبراء في إطار قسم البيانات والتحليلات التابع للموئل والمعني بتجميع البيانات اللازمة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

## 4.2. ضمان الجودة

يحفظ موئل الأمم المتحدة بقاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية المستخدمة لرصد تطبيق المقاييس الحضرية المستمدة من أهداف التنمية المستدامة، والتقارير الرئيسية (مثل تقرير المدن العالمية) وغيرها من التقارير الرسمية. وعموماً، يضطلع الموظفون الفنيون في وحدة البيانات والتحليلات باستعراض شامل لجميع البيانات الجديدة، وذلك للتحقق من اتساقها وجودتها قبل نشرها في قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان إدراج المعلومات الأكثر دقة وموثوقية فقط في قاعدة البيانات. وتشمل العناصر الرئيسية التي تُنظر فيها خلال الاستعراض ما يلي: التوثيق السليم لمصادر البيانات؛ تمثيل البيانات على المستوى الوطني، واستخدام المنهجية المناسبة لجمع البيانات وتحليلها (مثل عملية أخذ العينات المناسبة، والقيم المستندة إلى أحجام عينات صحيحة)، واستخدام المفاهيم والتعاريف المناسبة، واتساق اتجاهات البيانات مع التقديرات المنشورة أو المبلغ عنها سابقاً للمؤشر.

## 4.3. تقييم الجودة

بعد تلقّي البيانات من الدول الأعضاء، يستخدم موئل الأمم المتحدة قائمة مرجعية خاصة بكل مؤشر (أ) لتقييم التزام عملية إنتاج البيانات بشروط البيانات الوصفية، و(ب) لتأكيد دقة مصادر البيانات المستخدمة لحساب المؤشرات. ويرد كلا العنصرين في نموذج الإبلاغ المُرسَل إلى المكاتب الإحصائية الوطنية، مما يساعد على تقييم مدى اتّباع المدخلات الناتجة عن المؤشرات المقترحة أو المؤشرات البديلة في عملية الحساب. كما يطلب نموذج الإبلاغ بتوفير المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كانت البيانات الوطنية الخاصة بالمؤشر قد أُنتجت من عينة تمثيلية للنظم الحضرية القائمة في البلد، أو إذا أُجريت التقديرات فقط للمدن أو المناطق حضرية التي تتوفر فيها البيانات بسهولة.

## 5. توافر البيانات والتفصيل

### توافر البيانات:

تتوفر بيانات خاصة بالأحياء الفقيرة لجميع البلدان النامية، حيث أبلغ عنها موئل الأمم المتحدة سنوياً في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية. ومؤخراً، قام موئل الأمم المتحدة بتفصيل المعلومات المجمعّة عن هذا المؤشر على مستوى المدن، ما ساهم في تعزيز ملاءمته لقياس الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. ويقاس مؤشر سكان الأحياء الفقيرة حالياً في أكثر من 320 مدينة حول العالم، كجزء من مبادرة موئل الأمم المتحدة لازدهار المدن. وقد حسب موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي هذا المؤشر لسنوات عديدة (1996-2006) في إطار برنامج المؤشرات الحضرية. وتتوفر البيانات المتعلقة بالمسكن غير الملائم، التي تقاس من خلال معيار يُسرّ التكلفة، لجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك في عينة الأمم المتحدة التمثيلية العالمية للمدن التي تغطي 200 مدينة.

تتوفر بيانات عن السكن غير اللائق في بلدان كثيرة، وتُقاس باستخدام معيار يُسرّ تكاليف المسكن. وقد احتسب موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي هذا المؤشر لسنوات عديدة (1996-2006) في إطار برنامج المؤشرات الحضرية. وفي الأونة الأخيرة، اقترح الفريق العامل المعني بمؤشرات الإسكان العالمية، وهو جهد تعاوني من تحالف المدن، والمنظمة الدولية لموئل من أجل البشرية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وموئل الأمم المتحدة، جمع بيانات عن هذا المؤشر في جميع أنحاء العالم.

## التسلسل الزمني:

تغطي البيانات المتاحة الفترة 1990-2018. ونظراً لاختلاف الجهود والقدرة على جمع بيانات المسح وتحليلها من دولة إلى أخرى، فإن طول السلاسل الزمنية لكل دولة يختلف اختلافاً كبيراً.

## التفصيل:

### التفصيل المحتمل

- التفصيل حسب الموقع الجغرافي (داخل المناطق الحضرية).
- التفصيل حسب فئة الدخل.
- التفصيل حسب الجنس والانتماء العرقي والإثني والدين والوضع من حيث الهجرة (رب الأسرة المعيشية).
- التفصيل حسب العمر (أفراد الأسرة المعيشية).
- التفصيل حسب حالة الإعاقة (أفراد الأسرة المعيشية).

### المشتقات القابلة للقياس الكمي

- نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في مساكن دائمة.
- نسبة الأسر المعيشية القادرة على الوصول إلى مصادر المياه المحسنة.
- نسبة الأسر المعيشية القادرة على الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة.
- نسبة الأسر المعيشية التي تتمتع بمساحة معيشة كافية وغير مكتظة.
- نسبة الأسر المعيشية التي تتمتع بأمن الحيازة.
- نسبة الأسر المعيشية التي تعاني بعداً واحداً من أبعاد الحرمان من حيث المسكن.
- نسبة الأسر المعيشية التي تعاني حرماناً متعدد الأبعاد (2 أو أكثر) من حيث المسكن.
- نسبة الأسر المعيشية الحاصلة على ترخيص رسمي من البلدية.
- نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في مسكن لائق (مسكن بتكلفة ميسورة).

## 6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

نظراً لأن الوكالات الوطنية مسؤولة عن جمع البيانات فلا يُتوقع ظهور أي تباينات بين البيانات التي تنتجها الدولة والبيانات الدولية المقرة حول المؤشر إذا تم اتباع المنهجيات والإجراءات المعيارية في جميع مراحل عملية إعداد التقارير. وفي حالة وجود مثل هذه التباينات، سيتم حلها من خلال اجتماعات فنية مخططة وورش عمل تنمية القدرات.

وعادة ما تؤثر البيانات الناقصة وغيرها من المتغيرات المحلية ووتيرة جمع البيانات على الأرقام المبلغ عنها على الصعيدين العالمي والوطني. وبالنسبة إلى هذا المؤشر، تستخدم البيانات الوطنية في استخلاص الأرقام العالمية. وفي الحالات التي تتباين فيها القيم العالمية عن الأرقام الوطنية، ينبغي بذل الجهود اللازمة لتحقيق المواءمة. هناك العديد من الحالات التي سيتم فيها استبدال نقص البيانات الجديدة ببيانات نموذجية للأرقام العالمية. وستكون هذه الأرقام موائمة عليها للإبلاغ على المستويين الوطني والعالمي مع الملاحظات ذات الصلة المرفقة بهذه الأرقام. ومن المحتمل أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للدول التي لديها فترات طويلة لجمع البيانات الجديدة، أو حيث تواجه الدول مواقف غير مستقرة مثل سنوات ما بعد الكوارث أو سنوات ما بعد الحرب.

## 7. المراجع والوثائق

### المراجع الببليوغرافية:

- الأمم المتحدة (2007). مؤشرات التنمية المستدامة: المبادئ التوجيهية والمنهجيات. الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة، نيويورك.

United Nations (2007). Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies. Third Edition, United Nations, New York

- تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، وعن الحق في عدم التمييز في هذا السياق.

A/HRC/25/54 (2013), Report of the Special Rapporteur on a adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2002) المبادئ التوجيهية للمؤسسات الحضرية، نيروبي

UN-Habitat (2002) Urban Indicators Guidelines. Nairobi

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية 2012 أ. نيروبي

UN-Habitat, Global Urban Indicators Database 2012 a. Nairobi

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2002)، اجتماع فريق الخبراء المعني بالمؤشرات الحضرية، نيروبي، كينيا، تشرين الثاني / نوفمبر 2002.

UN-Habitat (2002), Expert Group Meeting on Urban Indicators, Nairobi, Kenya, November 2002

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2003 أ)، الأحياء الفقيرة في العالم: مواجهة الفقر الحضري في الألفية الجديدة.

UN-Habitat (2003a), Slums of the World: The face of urban poverty in the new millennium

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2003 ب)، تحسين حياة 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة - دليل مراقبة الهدف 11.

UN-Habitat (2003b), Improving the Lives of 100 Million Slum Dwellers – Guide to Monitoring Target 11

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (1998)، الازدحام والصحة في مستويات الدخل المنخفض في غينيا بيساو

UN-Habitat (1998), Crowding and Health in Low Income Settlements of Guinea Bissau, SIEP Occasional Series No.1

- التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية في الأحياء الفقيرة (2002).

Global report on Human settlement on Slums (2002)

- توركسترا، رايتلهوبر وم. (2004) رصد الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. معهد بحوث النظم البيئية

Turkstra, J. and Raithelhuber, M. (2004). Urban slum Monitoring. ESRI User Conference paper 1667

- برنامج المؤشرات الحضرية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مبادئ توجيهية.

Urban Indicators Programme, World Bank and UN-Habitat, Guidelines

- المونل من أجل الإنسانية، مؤشرات الإسكان العالمية.

Habitat for Humanity, Global Housing Indicators

- المونل من أجل الإنسانية، مؤشرات الإسكان من أجل أهداف التنمية المستدامة، 2015.

Habitat for Humanity, Housing Indicators for the Sustainable Development Goals, 2015

- معهد ماكينسي العالمي (2014)، مخطط للتصدي لتحدي الإسكان العالمي بأسعار معقولة.  
McKinsey Global Institute (2014), A Blueprint for Addressing the Global Affordable Housing Challenge
- الأمم المتحدة (2015)، مؤتمر الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 3، ورقة الإصدار رقم 22 بشأن المستوطنات غير رسمية.  
United Nations (2015), Conference on Housing and Sustainable Urban Development – Habitat III, Issue Paper No. 22 on Informal Settlements
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (UN-AIDS (2015a) إنهاء وباء الإيدز في المناطق الحضرية، نيروبي.  
UN-Habitat, UN-AIDS (2015a) Ending the Urban Aids Epidemic. Nairobi
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015ب). تقييم الأحياء الفقيرة 2015-2016.  
UN-Habitat (2015b). Slum Almanac 2015-2016
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2016). تقرير مدن العالم 2016.  
UN-Habitat (2016). World Cities Report 2016

#### الروابط الإلكترونية:

- 1- [1]: [http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology\\_sheets.pdf](http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets.pdf),
- 2- [2]: <http://unhabitat.org/urban-indicators-guidelines/>
- 3- [3]: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Metadata.aspx?IndicatorId=0&SeriesId=710>,
- 4- [4]: <http://unhabitat.org/urban-initiatives/initiatives-programmes/participatory-slum-upgrading/>
- 5- [5]: <http://unhabitat.org/slum-almanac-2015-2016/>
- 6- [6]: <http://wcr.unhabitat.org/>
- 7- [7]: [http://www.unhabitat.org/programmes/guo/documents/EGM\\_final\\_report\\_4\\_Dec\\_02.pdf](http://www.unhabitat.org/programmes/guo/documents/EGM_final_report_4_Dec_02.pdf)